

محكمة أمريكية تجمد برنامج «الحالمين» للمهاجرين غير الشرعيين



واشنطن - أ ف ب

قضت محكمة استئناف الأربعاء بعدم قانونية برنامج بارز من عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما يحمي «الحالمين»، الأشخاص الذين وصلوا بشكل غير شرعي إلى الولايات المتحدة حين كانوا قاصرين، في قرار لا يسحب حقوق المستفيدين حالياً منه.

وثبتت القضاة قراراً من محكمة البداية يحد من أبعاد هذا البرنامج، ويجمد بالتالي أي طلب جديد لكنه يبقى وضع حوالي 600 ألف شاب يستفيدون منه، على حاله.

أعدت محكمة الاستئناف الحكم إلى محكمة الدرجة الأولى، وخصوصاً لدرس النسخة الجديدة التي صاغتها إدارة جو بايدن في أغسطس من هذا البرنامج.

وعبر الرئيس جو بايدن عن خيبة أمله من هذا القرار الذي يعني أن «حياة (حالمين) تبقى معلقة».

وقال في بيان إن قرار المحكمة هو «نتيجة جهود مستمرة من ممثلي ولايات جمهورية لحرمان المستفيدين من هذا البرنامج من الحماية، وإن العمل الذي بات كثيرون يملكونه منذ أكثر من عقد».

وأضاف «لقد حان الوقت لكي يعتمد الكونغرس إجراءات دائمة للحالمين بما يشمل الطريق نحو المواطنة».

هذا البرنامج الذي طبق في عام 2012 في عهد الرئيس الديمقراطي باراك أوباما يهدف إلى حماية «الحالمين» الذين دخلوا بشكل غير قانوني خلال طفولتهم إلى الولايات المتحدة حيث يقيمون منذ ذلك الحين، من الطرد. لكن الرئيس السابق دونالد ترامب ألغاه اعتباراً من 2017 ما فتح فترة من عدم اليقين لهؤلاء الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً. في يونيو 2020 ألحقت به المحكمة العليا في الولايات المتحدة نكسة عبر مصادقتها على هذا البرنامج. لكن بعدما ركزت قرارها على أساس مسائل إجرائية، لم تغلق المحكمة العليا بالكامل هذه المعركة القضائية. في يوليو 2021، أبطل قاضٍ جزئياً البرنامج معتبراً أن الرئيس الديمقراطي الأسبق تجاوز صلاحياته من خلال التحرك بمرسوم بعد أن فشل في تمرير هذا الإصلاح في الكونغرس. هذا القرار نفسه الذي احتجت عليه إدارة بايدن، هو الذي تم تنقيته الأربعاء.

يمنع هذا البرنامج المستفيدين منه، من أن يتم ترحيلهم ويعطيهم رقم ضمان اجتماعي ضرورياً للعمل أو القيادة أو الدراسة في الولايات المتحدة.

وقال وزير الأمن الداخلي أليخاندرو مايوركاس مساء الأربعاء إنه يشعر «بخيبة أمل شديدة» من جراء هذا القرار ودعا مجدداً الكونغرس إلى التشريع لترسيخ البرنامج في القانون.

سبق أن مرر مجلس النواب حيث الغالبية من الديمقراطيين، النص لكن الجمهوريين الذين يشغلون أقلية يمكنها العرقلة في الكونغرس عارضوا بنود الإصلاح ما يجعل تنقيته بوضعه الحالي، غير مرجح

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.